Pal-Think
FOR STRATEGIC STUDIES
بال ثينك للدراسات الإستراتيجية
مؤسسة تفكير وعمل فلسطينية
A Gaza-Based Palestinian Think and Do Tank

ورقة تحليل وضع | أغسطس/آب، 2023

المرأة في النظام السياسي الفلسطيني 2023

معيقات وتطلعات

الباحـثون
د. إلهام شـمالي د. يحيى قاعـود عمر شعبان

باحثون مساعدون
نور نصار مي عفيفه

أكاديمية بال ثينك للديمقراطية وحقوق الانسان - المرحلة الثانية
غزة - فلسطين

سلسلة : ورقة تحليل وضع

أغسطس/آب، 2023

وحدة الدراسات والسياسات

المرأة في النظام السياسي الفلسطيني 2023: معيقات وتطلعات

جميع الحقوق محفوظة - بال ثينك للدراسات الاستراتيجية ©2023

بال ثينك للدراسات الإستراتيجية مؤسسة فلسطينية ذات فكر مستقل غير ربحية تعمل في مجال الأبحاث من أجل إثراء وتعزيز وتشجيع النقاش والتحاور والتفاكر حول القضايا التي تهم حاضر ومستقبل الشعب الفلسطيني. وكونها مؤسسة تفاكر اتخذت شعار "المعرفة طريق الازدهار" كأحد أهدافها الاستراتيجية. وتبنت نهجاً قائماً على الحقوق والديمقراطية في معالجة مختلف القضايا المتعلقة بالشأن الفلسطيني.

العنوان: غزة فلسطين

هاتف: 2822005 8 972+

الموقع الإلكتروني: palthink.org

بالتعاون مع معهد العلاقات الخارجية الألماني من خلال برنامج Zivik. ما يرد في هذه الورقة من آراء يعبر عن رأي الباحثين فقط، ولا يعكس بالضرورة موقف أو رأي الممول

ifa Institut für Auslandsbeziehungen

Federal Foreign Office

تقديم

تعدُّ المرأة الفلسطينية إحدى أهم الركائز في بناء مجتمع فلسطيني متماسك الأركان، فقد لعبت المرأة دورًا مهمًا على الصعيد السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي؛ فأهمية المرأة في مجتمعنا الفلسطيني لا تقلّ أهمية عن الرجل أبدًا، فهُما مُكمّلان لبعضهما البعض، وهنا تكمن أهمية المشاركة السياسية للمرأة من خلال دورها البارز عبر التاريخ في نضالها الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي؛ حيث يُؤرخ بداية مشاركة المرأة الفلسطينية في العمل السياسي في 27 شباط/ فبراير عام 1920م، عندما خرجت المرأة الفلسطينية بقيادة المثقفات المسلمات والمسيحيات على السواء، في مظاهرات حاشدة في القدس ويافا وحيفا، ضمَّت 40 ألف متظاهر، وتوجّهت إلى مقر المندوب السامي البريطاني؛ اعتراضًا على سياسة الاحتلال البريطاني[1].

ومنذ ذلك الوقت والنساء يشاركن في العمل الوطني[2]، بالإضافة لدخولها إلى حلبة المنافسة السياسية في انتخابات عام 1996 وما تلاها، ومشاركتها في النقابات والاتحادات كجزء لا يتجزأ من هذا المجتمع.

تسعى ورقة تحليل الوضع إلى قراءة وضع المرأة الفلسطينية في العام 2023، راصدة تقدُّمها، وتموُضعها، وتراجعها في السياسة والاقتصاد والاجتماع، وكذلك تلقي نظرةً على أهمِّ التشريعات ذات الصّلة التي من المفترض أنْ تعزِّز مكانة المرأة الفلسطينية بدلًا من تراجعها، أو تموضعها.

المرأة الفلسطينية 2023 – حقائق وأرقام

ما زال موضوع مشاركة المرأة في النظام السياسي موضوعًا جدليًا في أوساط المجتمع؛ فالتمييز القائم على النّوع الاجتماعي ما يزال عائقًا أمام مشاركة المرأة الفلسطينية في عملية صُنْع القرار، فقد شبهت –العضو في المجلس الوطني الفلسطيني والأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية– "ريما نزال" حالَ المرأة الفلسطينية اليوم "بنصف كوب فارغ ونصفه الآخر ممتلئ، لكن على الأغلب الجزء الفارغ يظهر أكثر؛ حيث الكثير من المجالات لم تصلها المرأة حتى الآن"[3]؛ حيث إن المرأة الفلسطينية تعاني في جميع المجالات بسبب الخطاب الراديكالي للمجتمع المحيط بها من تقليل لأهميتها ووجودها في الساحة السياسية، ويمكن عرض "المرأة الفلسطينية 2023" من خلال الأرقام الآتية:

المرأة في الحياة العامة

شكَّلت عدة معوقات سياسية، وقانونية، واجتماعية، وغيرها عقبةً نحو تقدُّم المرأة، بل وأثَّرت على مشاركتها في المعترك السياسي، وتولّيها مناصب عُليا في صُنع القرار واتّخاذه؛ حيث إنّه يمكن تصنيف تلك المعوقات على النحو الآتي:

أولًا– المرأة في القوانين والتشريعات الفلسطينية:

تعد مواءمة القوانين المحلية مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية أمرًا مهمًا، ولكن لم تتمّ مواءمة جميع القوانين الفلسطينية مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تم التوقيع عليها، وهذا شكَّل عقبة كبرى أمام المشاركة السياسية للمرأة، إضافةً إلى ذلك تَعطل المجلس التشريعي في فلسطين منذ عام 2007م، كما أنَّ غياب تمثيل النساء في صياغة القانون شكَّل ضعفًا في المنظومة القانونية بحقّ النساء، وكذلك فإنّ آلية التطبيق الفعلي للقوانين الفلسطينية ذات الصلة بمشاركة المرأة في النظام السياسي ما زالت ضبابية، وقد تسبّبت قلّة الوعي بالشؤون القانونية فهمًا خاطئًا للعديد من النصوص القانونية، والإجحاف في تفسيرها بحق النساء.

■ **قوانين تحت التشريع: ما تزال** حالة التمييز ضد النساء داخل المجتمع الفلسطيني المبنية على النوع الاجتماعي سواء في المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية واضحةً للعيان، ويستند ذلك على عدة مسوغات قانونية اتسمت بالجمود، وعدم التعديل أو الإقرار، بدءًا من قانون الأحوال الشخصية، أو العقوبات، أو التقاعد؛ فمجمل القوانين التي صدرت عن الحكومات الفلسطينية المتعاقبة في الضفة الغربية، وقطاع غزة بلغت 322 قانونًا بواقع نحو 286 قانونًا في الضفة الغربية، ونحو 36 قانونًا في قطاع غزة في الفترة ما بين 2014–2022م، إلا أنّ أيًا منها لم تُنهِ حالة التمييز ضد المرأة، ولم يصدر أي قانون لحلّ الإشكاليات على الصعيد الاجتماعي[4]. وتنتظر مسودات الإقرار كقانون حماية الأسرة من العنف، وقانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات، ما يرفع السّتار عن الصعوبات التي تعترض حصول النساء على أدوات الحماية والعدالة[5].

ومن أهم الأمثلة التي يمكن سردها: مشروع قانون حماية الأسرة من العنف، الذي تبلورت فكرته منذ عام 2004م، من المؤسسات النسوية، ومنظمات المجتمع المدني، والذي خضع لسلسلة مراجعات وتعديلات من الحكومات الفلسطينية، وآخرها تعديلات حكومة محمد اشتيه بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات النسوية؛ ليتم إقراره بالقراءة الأولى من مجلس الوزراء بتاريخ 2020/5/11م، واليوم القانون بمسودته الرابعة ما زال حبيس الأدراج، ولا توجد هناك إرادة سياسية بالدرجة الأولى لحماية المرأة من العنف، وهذا ما يؤجّل إقراره، وبقاءَه لا يراوح مكانه، فعقلية المجتمع الذكوري وجمودها في المجتمع ما زالت تعرقل إقرار القانون، وكان سببًا في:

زيادة العنف ضد المرأة؛ فقد وثّقت مؤسسة قادر للتنمية الاجتماعية نحو 57 عملية قتلٍ للنساء والفتيات في الضفة الغربية، وقطاع غزّة خلال عامي 2021–2022م[6]، ووصلت عدد عمليات القتل 201 حالة لإناث في الفترة ما بين 2015–2022م، منها 114 حالة قتل في الضفة الغربية، ونحو 87 حالة في قطاع غزة، دار أغلبها حول المشاكل الأسريَّة، القتل عن غير قصْدٍ، والقتل الخطأ بالسلاح، ولذلك فإنَّ هناك حاجةً ملحّةً لإقرار قانون حماية الأسرة[7].

تذكر زينب الغنيمي بأنّ نساء كثيرات مُنِعن من الوظيفة العمومية والمشاركة السياسية بفعل جمود القوانين؛ كقانون حماية الأسرة الذي لم يصدر، وكذلك تأخُّر تشريع القوانين العالقة كقانون الأحوال الشخصية الذي لم يصدر بعد[8]. تضيف زينب الغنيمي أنَّ حالة التمييز ضد المرأة ما زالت قائمة، فلم يتمّ إقرار قانون حماية الأسرة من العنف، على الرغم من توافق جميع الأطراف فيه سواء الحكومية، أو من قبل مؤسسات المجتمع المدني.

تقول ريما نزال أنَّ "غياب الحوار الديمقراطي ساهم في تشويه وشيْطنة توجّهات المرأة ومطالبها، من قبل بعض الاتجاهات المحافظة المتطرفة والمتعصبة"، وهو ما أكّدت عليه زينب الغنيمي بتعرُّض المؤسسات النسوية والحقوقية لهجمة شَرِسة، في ظلِّ عدم مبالاة السلطة الفلسطينية، والحكومة العاملة في قطاع غزة، وجاءت تلك الهجْمة في إطار تحجيم قدرة الأطُر النّسوية في حشْد النساء للمطالبة بحقوقهنّ الديمقراطية، وتجسيد مبدأَي العدالة والمساواة[9]، بالإضافة لانتشار العنف القائم على النّوع الاجتماعي.

■ **تقدّم ملحوظ:** بعد مُبادرات وحملات الضغط والمناصرة التي نفّذتها مؤسسات المجتمع المدني، خاصة المؤسسات النسوية التي طالبت برفع سنّ الزواج. أصدر الرئيس الفلسطيني قرارًا بشأن سنّ الزواج، والذي نصَّ بمادته (2) على "1. يشترط في أهلية الزواج أن يكون طرفا عقد القران عاقلين، وأن يتم كل منهما ثمانية عشر سنة شمسية من عمره"[10]. وقد انعكس القرار على انخفاض نسب الزواج لكل من الذكور والإناث دون سن 18 سنة، إذ بلغت نسبة الإناث اللواتي عُقد قرانهنَ خلال عام 2021 وأعمارهن دون 18 سنة 11.5% من إجمالي الإناث اللواتي عُقد قرانهنَ خلال نفس العام، في حين كانت هذه النسبة عام 2010 حوالي 24%[11].

كما تم إلغاء بعض القوانين التي تسمح بتخفيف العقوبات المفروضة على ما يُسمى بجرائم "الشرف" في الضفة الغربية في الأعوام2011 و2014 و2018. ومع ذلك، لم تقم الحكومة في غزة بتطبيق تلك الإصلاحات. وفي عام 2018، تمّ تعديل المادة 99 من قانون العقوبات للضفة الغربية؛ بحيث نُزعت الصلاحية الممنوحة للقضاة في تخفيف العقوبات في حالات جرائم الشرف وحالات قتل الإناث الأخرى، واستبعاد التدابير المخففة في الجرائم والجنح المرتكبة ضد المرأة والأطفال[12].

ثانيًا– المرأة في الحياة السياسية:

تقوم المشاركة السياسية على مبدأ تعزيز مفاهيم العدالة والمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق المدينة والسياسية، التي كفلها القانون الفلسطيني في الجوانب الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية كافة، الهادفة لتفعيل مشاركة المرأة في صنع، وتطوير القرار السياسي الفلسطيني، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحسين وضع المرأة داخل المجتمع الفلسطيني، لما قدمته من تجربة نسائية غنية في إثراء الحالة الفلسطينية على المستوى النضالي، والسياسي، والاقتصادي، وحتى الاجتماعي، والثقافي، إلَّا أنّ مشاركتها السياسية ما تزال متواضعة مقارنة مع حجم التضحيات المبذلة، والمطالبات اليومية من مختلف الهيئات، والمؤسسات المدنية، والحقوقية لأخذ دورها في المؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية[13].

هناك ثلاث تحديات رئيسة تقف أمام تقدم المرأة في الحياة السياسية العامة بفلسطين؛ حيث يمثل الاحتلال الإسرائيلي التحدي الأول، فهو العدو الرئيس، الذي يعيق تطور المجتمع الفلسطيني، ويحتل الأولوية في النضال. والمرأة باعتبارها جزءًا من هذا المجتمع، فهي ضمن القوى الاجتماعية التي تناضل ضد الاحتلال. أما التحدي الثاني، تحدي المشاركة في إنهاء الانقسام، الذي أساء لأولويات النضال الفلسطيني، وأصبح آفةً تعطّل الطاقات والجهود. والثالث، الخلاف حول حقوق المرأة ومساواتها، وهو أحد المعوقات الرئيسة أمام تطور دور المرأة، ومشاركتها، وحشْد جهودها في المعركة الرئيسة للدفاع عن حقوق الشعب[14].

لقد حدَّت طبيعة المجتمع الفلسطيني من عمل المرأة داخل الأحزاب والفصائل الفلسطينية، على الرغم من انخراطها في العمل السياسي والنضالي منذ وقتٍ مبكرٍ، إلَّا أنّ دورها حُصِر في النشاط الاجتماعي بصورة خاصة، ولم تسْعَ الأحزاب للارتقاء بذلك الدور وتطويره، ويتَّضح ذلك بشكلٍ جليٍّ في:

- **تمثيل المرأة في الهيئات القيادية للأحزاب**؛ حيث بلغت نسبة النساء في اللجنة المركزية لحركة فتح 4.8% بواقع امرأة واحدة فقط من أصل 21 عضوًا، وفي الجبهة الشعبية هناك 20% في انتخابات المؤتمر العام عام 2020م، وهناك أربع عضوات في اللجنة المركزية العامة من 54 عضواً، وعضو مكتب سياسي واحد، من أصل 15 عضواً[15].، والجبهة الديمقراطية 16.6%، وحزب الشعب 21%، وحزب فدا نسبتهن 17% بواقع 4 سيدات من أصل 21 عام 2019م، وفي آخر مؤتمر للجبهة العربية الفلسطينية عام 2009م، بلغت نسبة النساء نحو 20% بواقع 2 من أصل 10[16].

أمّا حركتا الجهاد الإسلامي وحماس؛ فقد شهدتا نقلةً شبه نوعية بتمثيل النساء، بحيث شكّلت دائرة خاصة بالعمل النسائي داخل الحركة، ولكنها غيّبت عن التمثيل داخل المكتب السياسي، حتى تلك الدائرة عُيّن رجلٌ منسقٌ لها لتمثيلها في قيادة السّاحة على مدار السنوات 2007–2020م، ومن ثم تطورت الدائرة لتصبح الإطار النّسوي لحركة الجهاد بوجود عضوة ونائبة لها داخل الهيئة العليا من أصل 13 عضوًا، بنسبة 7.6% فقط، وتم ذلك بالتزكية وليس الانتخاب، مع تعيين نائب لها؛ كي يتسنى لها حضور الاجتماعات، وتقول د أسمهان عبد العال: "أن وجود المرأة في الجهاد الإسلامي ليس بجديد، ولكن المرأة شعرت خلال الترشح للمكتب السياسي، أن هناك تكتل من الذكور، فلذلك أثارت الانسحاب شخصياً من قائمة المرشحين للمكتب السياسي قبل ثلاث سنوات"[17]. أمّا داخل المكتب السياسي لحركة حماس، فقد تمثلت امرأتين من أصل 16 عضوًا أي: بنسبة 12.5% بعد أن كان لا وجود لها في هذا المستوى القيادي، وفي مجلس الشورى وصل عد النساء 11 من أصل 81 بنسبة 13.6% بحسب مؤتمرها في عام 2020م[18].

- **مشاركة النساء عام 2023م في صنع القرار والحياة العامة** والمواقع القيادية، وتعد جانبًا أساسيًا من جوانب المساواة بين الجنسين، ولكنها كانت مشاركة محدودة، فقد بلغت نسبة النساء اللواتي تم انتخابهن وتعيينهن في الانتخابات المحلية 2021/2022 نحو 21% مقابل 79% للرجال، وما تزال مشاركة النساء في مواقع صنع القرار محدودة ومتواضعة مقارنة مع الرجال[19].
- **الوظيفة العمومية، وهي** مثال واضح لحجم التفاوت في المساواة بين الإناث والذكور، فحتى شهر شباط 2022م بلغت مساهمة النساء في القطاع المدني 47% من مجموع الموظفين، وتتجسّد الفجوة عند الحديث عن الحاصلين على درجة مدير عام فأعلى؛ حيث بلغت 13.7% للنساء مقابل 86.3% للرجال، وبلغت نسبة مشاركة المرأة في مجلس الوزراء الفلسطيني 14%، وهي نسب متدنية نظرًا لنسب المرأة من العدد الديمغرافي الفلسطيني، فهناك 32% من النساء

يعملْن في الوظيفة العمومية بالضفة الغربية، مقابل 37% في قطاع غزة[20]، وهذا لا يعني أنّ غزة أعلى في نسبة التوظيف، ولكن الأمر له علاقة بالفراق الديمغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

توضِّح تلك النّسب مستوى ضعف المشاركة السياسة للمرأة، وهي مؤشّر واضح على التوجُّه الذكوري لصُنّاع القرار على مستوى الأحزاب والفصائل، والحكومات الفلسطينية المتتالية، فجميع النّسب السابقة تتعارض مع مبدأ المساواة التي أقرَّتها القوانين الفلسطينية[21]، ويبرز حجم ضعف التمثيل في الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية، وخاصة على مستوى مراكز صنع القرار السياسي للحزب، لتتخذ منهنَّ تلك الأحزاب أرقامًا وواجهةً اجتماعيةً لاستقطاب أعداد جديدة.

ثالثًا– المرأة والثقافة المجتمعية:

ارتبطت مشاركة المرأة في الحياة السياسية العامة بصورة كبيرة بالثقافة المجتمعية، وكذلك بمدى سيادة القانون وتفعيله على الأرض، فالمشاركة السياسية للمرأة محكومة بالثقافة المجتمعية التي تحكمها قيم الأبوية والعشائرية، وذلك يظهر حجم المشاركة السياسية، والمشاكل البنيوية المستفحلة في مراكز صنع القرار، والمواقع القيادية داخل الحكومة أو أيّ من المؤسسات، على الرغم من وجود منظومة قانونية حاضنة وداعمة للنساء، إلا أنّ هناك فجوة بين ما تفرضه الثقافة المجتمعية، وما ينصُّ عليه القانون الفلسطيني، أو ما تُمليه الاتفاقيات الدولية الموقعة من دولة فلسطين؛ كاتفاقية سيداو، وحالة المساواة التي فرضها القانون الأساسي الفلسطيني[22].

ومن اللافت للانتباه أنّ وزارة شؤون المرأة التي شكّلت الائتلاف النسوي للقرار 1325 قد وضعت خطة إستراتيجية لتوطين قرار مجلس الأمن 1325، وهي الجيل الثاني للخطة الإستراتيجية للضغط والمناصرة للأعوام 2021–2024م، وتسعى بكلِّ جهودها لتفعيل القرار، وتعزيز الوقاية والحماية للنساء والفتيات الفلسطينيات، ولكن النتائج المترتبة على الأرض ليست المرجوة حتى الآن.

تتعرض النساء في المجتمع الفلسطيني عمومًا، وقطاع غزة على وجه الخصوص، لدرجات متفاوتة من العنف بمختلف أشكاله، والذي يحدث غالبًا في حيّزين: الأول "العنف الأُسري"، والثاني "غياب الحاضنة القانونية". وبغضّ النّظر عن أشكال العنف المسلّط على النساء في غزة، إلّا أنّه لا ينفصل عن كونه ناتجًا من الأطر البنيوية الاجتماعية والثقافية داخل المجتمع الذي ما يزال ينظر إلى المرأة باعتبارها "الجناح المكسور"[23]. وتعكس الأرقام التالية حالة وضع المرأة في المجتمع الفلسطيني:

- **ارتفاع ملحوظ في جرائم النساء**، عقدت المؤسسات النسوية إضرابًا عابرًا للحدود في كل فلسطين في يوليو/ تموز 2022، احتجاجًا على انتشار جرائم قتل النساء في المنطقة العربية وفلسطين، ورفضًا لجميع أشكال العنف التي تتعرض لها النساء الفلسطينيات والعربيات. ورفعت المجموعة المشارِكة من النساء خلال الإضراب الذي استمر ساعتين، شعارات تحثّ على وقف العنف والقتل الموجّه ضد النساء، وعدم الصمت على هذه الجرائم[24].

تتنوع الدوافع والمبررات خلف كل قضية قتل، أو تغليفها بمظاهر الانتحار أو غيره، وكما يرى مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في دراسة خاصة لعام 2023 التي تأتي تحت عنوان "قتل النساء في المجتمع الفلسطيني/ هل تنتحر

النساء"، فإن "قضية قتل أي إنسان إنما هي قضية أخلاقية مجتمعية وحقوقية قانونية، وغير خاضعة لاعتبارات التمييز على أي أساس"، وهكذا تصنيف يعني بالضرورة مواصلة الجهود، واستمرار العمل لتسليط الضوء على ظاهرة **قتل النساء ووضعها كقضية عامة ومجتمعية على بساط البحث والنقاش المجتمعي**، وعلى طاولة صُنّاع القرار وراسمي السياسات، لأنّها من القضايا المركزية لضمان أمْن وسلامة وقوّة المجتمع الفلسطيني[25]. وَرَصَدَ مركز الإرشاد القانوني والاجتماعي في دراسته منذ عام 2007 وحتى نهاية العام 2022 مقتل 289 امرأة وفتاة، 97 حالة منها تمَّ تصنيفها كحالة انتحار، أي بنسبة 34%. وتشير البيانات التي كشفها تقرير المركز إلى رصد وتوثيق نحو (57) حالة قتل خلال عامي 2021 و2022، بواقع 29 حالة لعام 2022 مقابل 28 حالة لعام 2021، وتوزَّعت عمليات قتل النساء والفتيات في الضفة الغربية وقطاع غزة بين الانتحار، والضرب حتى الموت (وبينهما حالات متنوعة)[26].

وعلى صعيد العنف القائم ضد المرأة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، هناك 29 أسيرة في سجونها، منهن طفلتان قاصرتان قيد الاعتقال الإداري، وتعاني الأسيرات الفلسطينيات ظروفًا قاسيةً من الاعتقال، والتّعذيب، والتّمييز، والإهمال الطبي المتعمد[27].

- **الفضاء الرقمي عنف جديد ضد النساء:** تعد ظاهرة الابتزاز الرقمي قضية من القضايا الخَطِرة التي تتعرّض لها المرأة الفلسطينية، فالفضاء الرقمي يمثّل ساحةً مترامية الأطراف، لا حدود لها على أرض الواقع، ولا حواجز توقف هذا التدفق من دوائر العنف التي تمارس ضد النساء والفتيات عن بُعد، تحت مسميات عديدة، في مقدمتها العنف المبني على النوع الاجتماعي الذي يمكن تسميته بالعنف الرقمي الآخذ بالانتشار؛ ما جعل العديد من الفتيات في حالةٍ من عدم الأمان الرقمي، أثّرت بشكل سلبي على حالتهنَّ النفسية، والاجتماعية، والأسَريّة.

بحسب دراسة أجراها مركز شؤون المرأة، فإنّ مستوى الابتزاز في الفضاء الرقمي الموجّه ضد النساء والفتيات في المجتمع الفلسطيني وصل ما يقارب 62.7%، وجاءت أكثر أشكال الابتزاز الرقمي شيوعًا في الفضاء الرقمي، ضمان دائرة الملاحقة من حسابات وهمية مختلفة بحوالي (71.9%)، في حين بلغ مستوى الانعكاسات النفسية المترتبة على الابتزاز الرقمي حوالي 77.2%، ومنها حوالي 81.8%؛ ما جعل الفتيات والنساء يعشْنَ في حالة من الحذر، والترقّب الدائم، والخشية من تصفح الإنترنت، وعلى صعيد الانعكاسات الاجتماعية المترتبة على الابتزاز الرقمي، كان هناك 83.6% قد أثّر الابتزاز على حياتهن، وأعلى تلك الانعكاسات الاجتماعية إحساس النساء والفتيات بأن الابتزاز الرقمي زاد من حالات التفكك الأسري[28].

وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء، تعرّضت النساء لعنف جديد في الفضاء الرقمي، الذي أصبح غير آمن؛ حيث يمارَس ضد النساء عنف إلكتروني، والذي يعد امتدادًا وتكريسًا للعنف الموجّه ضدها في العالم الواقعي. وقد أوْضحت بيانات مركز الإحصاء الفلسطيني أنّ حوالي 10% من النساء المتزوجات حاليًا أو اللواتي سبق لهنَّ الزواج (15–64 سنة) في فلسطين تعرّضن لأحد أشكال العنف الإلكتروني على الأقل عبر إحدى وسائل التواصل الاجتماعي، سواء بالتهديد، أو الابتزاز، أو التحرش بمكالمات صوتية، أو فيديو، وعبر الرسائل. وتعرضت حوالي 12% من الإناث (18–64 سنة) اللواتي لم يسبق

لهنَّ الزواج في فلسطين لأحد أشكال العنف الإلكتروني عبر إحدى وسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك فإنَّ 8% من الإناث تعرَّضنَ للعنف من خلال الاتصالات (أي: تهديد، أو ابتزاز، أو تحرش أشخاص، أو جهات مختلفة عبر المكالمات أو الرسائل)[29].

رابعًا- الوضع الاقتصادي للمرأة الفلسطينية:

- **بلغ معدل العاملات في القطاع المدني حوالي 48% من مجموع الموظفين**، إلّا أنّ ما حصلْن عليه من استحقاق مدير فأعلى تبين حجم الفجوة بين الإناث والذكور بواقع 14% إلى 86 % لصالح الذكور، واللافت للانتباه أنَّ هناك ارتفاعًا في نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة لعام 2022م مقارنة مع عام 2021م؛ إذ بلغت حوالي 19% من مجمل النساء في العمل عام 2022م، بعد أنْ كانت النسبة 17% في عام 2021 م، والجدير ذكره أنّ نسبة مشاركة الرجال في القوى العاملة بلغت 71% و69% للعامين 2021، 2022م على التوالي[30].
- **بلغ معدل البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة ما يقارب من 40%**، مقابل 20% بين الذكور خلال العام 2022م، أمّا معدل البطالة بين الشباب فوصل نحو 48%، بواقع 61% للإناث، ونحو 34% للذكور، وتجدر الإشارة أن البطالة بين النساء ترتكّز أساسًا في حاملات المؤهلات العلمية، بالإضافة إلى أنَّ هناك 50% من العاملات بأجر في القطاع الخاص يتقاضين الأجر الشهري بأقلّ من الحد الأدنى المقرر وفق القانون، وهو 1.880 شيكل، وبلغ عدد المستخدمين بأجر في القطاع الخاص الذين يتقاضون أقلّ من الحد الأدنى للأجر حوالي 172 ألف مستخدمًا بأجر منهم 56 ألفًا في الضفة الغربية، (يمثلون حوالي 19% من إجمالي المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية)، وبمعدل أجر شهري 1,421 شيقلًا، مقابل 116 ألف مستخدم بأجر في قطاع غزة، (يمثلون حوالي 89% من إجمالي المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في قطاع غزة) بمعدل أجر شهري لا يتجاوز 697 شيقلًا، وأنّ الكثير منهن يعملْن دون توقيع أي عقود، ونحو 46% منهنّ لا يحصلْن على إجازة أمومة مدفوعة. أمّا على مستوى إعالة الأسر، فترأس النساء من 8.8 في عام 2007م إلى نحو11% من الأسر عام 2021م بواقع حوالي 12% بالضفة مقابل 11% في قطاع غزة، وتزيد نسبة الفقر في الأسر التي ترأسها أنثى بواقع 54.0% من إجمالي الأسر في قطاع غزة عن الضفة الغربية التي تصل نحو 18.6% عن الأسر التي يرأسها ذكر[31].

السياسات والتوصيات المقترحة:

على المستوى السياسي والحكومي، يعد تفعيل دور النساء وزيادة نسبة مشاركتهنّ في الحياة السياسية عملية كفاحية جماعية مستمرة تشترط إصلاح النظام السياسي أولًا، وتفعيل الدّور المنوط به.

- إعادة النّظر في جميع التّشريعات الفلسطينية، وتطويرها بما ينسجم ومقتضيات اتفاقية سيدوا الدولية، وقرار مجلس الأمن 1325، وضرورة وضع خطة إستراتيجية وطنية آنية لإقرار قانون حماية الأسرة من العنف، وقانون الأحوال الشخصية وتعديلاته.
- من الأهمية أنْ يتم تطوير المناهج الدراسية في التعليم العالم والجامعي بما يعزز قضايا النوع الاجتماعي.
- رفع نسبة مساهمة النساء في القوى العاملة من خلال الكفِّ عن وضع حواجز تعترض وصول النساء وصولًا كاملًا وعادلًا في سوق العمل، من خلال تنظيم الإجراءات، وتطبيق القوانين الخاصة بالمرأة من قبل المؤسسات الرسمية، وتفعيل الرقابة الإدارية والتنظيمية من قبل جميع الوزارات الحكومية.
- مطالبة الائتلاف النسوي للقرار 1325 بتكثيف جهوده من أجل قضايا النساء في خطته القادمة، وضمّ شخصيات ومؤسسات حقوقية ونسوية من جميع الأطراف لتطوير وتوطين القرار 1325م، وتضمنيها للقانون الفلسطيني.

على المستوى الحزبي، الأحزاب والفصائل الفلسطينية مطالبة بتطبيق ما تنادي به، وما ترفعه من شعارات تعزيز دور النساء والشباب داخل القوائم الانتخابية، وبين القيادات الرسمية داخلها بناءً على قاعدتها الجماهيرية؛ فهي الخطوة الأولى في وصول النساء في الانتخابات العامة، وانتخابات الهيئات المحلية، والاتحاد والنقابات.

على المستوى المؤسسي، ضرورة تنظيم الحركة النسوية وتوحيدها كي تكون قادرةً على مواجهة التحديات التي تعصف بها، وممارسة الضغط والمناصرة لانتزاع الحقوق الأساسية للنساء المكفولة بالقانون المحلي والدولي؛ فالحقوق تنتزع انتزاعًا، ولا توهب.

على المستوى الذَّاتي، وجوب عمل المرأة بشكلٍ جدِّي لتطوير قدراتها حتى تخرج من حالة التَّموضع داخل المجتمع الفلسطيني، وتكون لديها القدرة على المشاركة الفاعلة في المجتمع الفلسطيني اجتماعيًا، واقتصاديًا، وسياسيًا.

المصادر

[1] خرطبيل، وديعة، بحثًا عن الأمل والوطن، ستون عامًا من كفاح امرأة في سبيل فلسطين 1936–1939م، (ص 57)

[2] أسيل الأخرس، المرأة الفلسطينية حاضرة ولكن، 26 أكتوبر/ تشرين أول 2021

[3] مشاركة المرأة الفلسطينية السياسية بين القانون والتطبيق، وكالة معا الإخبارية، 7 فبراير/ شباط 2016

[4] هنية، حازم : عمل حقوق المرأة الفلسطينية في قطاع غزة بين الاتفاقيات الدولية والقوانين المحلية، مركز شؤون المرأة، 2023م.

[5] نزال، ريما: واقع المرأة الفلسطينية: خطوة إلى الأمام خطوات إلى الخلف، جريدة العربي الجديد، 26 مارس/ آذار 2023، https://bit.ly/44I0UGy

[6] مركز المرأة: استمرار جرائم قتل النساء في المجتمع الفلسطيني، 9 مارس/ اذار 2023 https://bit.ly/3P9nbb3

[7] مشعلة، فاطمة: جدال فلسطيني حول مسودة القانون، جريدة العربي الجديد، 13 يوليو/ تموز 2020 . https://2u.pw/Gh6o6Oe

[8] مقابلة شخصية، زينت الغنيمي مدير عام مركز الأبحاث والاستشارات القانونية والحماية للمرأة– غزة، يوم الأحد، 16 يوليو 2023.

[9] مرجع سابق، زينب الغنيمي.

[10] قرار بقانون رقم (21) لسنة 2019م معدل للتشريعات الناظمة للأحوال الشخصية بشأن تحديد سن الزواج.

[11] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، 8 اذار/ مارس 2023، https://bit.ly/3Z1TL0i

[12] تقرير صادر عن الأمم المتحدة، العدالة بين الجنسين والقانون دولة فلسطين، لسنة 2022، ص 11.

[13] أبو الغيب، علا. الكرنز، إياد: واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، طاقم شؤون المرأة في ظل قرار مجلس الأمن 1325، 2015م، ص15.

[14] نزال، ريما: مرجع سابق.

[15] مقابلة شخصية: اكتمال حميد، عضو المكتب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، يوم الخميس، 24 أغسطس/ أب 2023

[16] المصري، روز: المرأة الفلسطينية وتمثيلها في مواقع صنع القرار داخل الأحزاب 2018–2021م، ورقة حقائق، مركز مسارات، 2021م https://2u.pw/qle0Y

[17] مقابلة شخصية: أسمهان عبد العال، رئيس الاطار النسوي في حركة الجهاد الإسلامي، يوم الخميس، 24 أب 2023.

[18] المصري، روز: مرجع سابق.

[19] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: المرأة والرجل في فلسطين قضايا وإحصاءات، 2022م، ص100.

[20] أبو كريم، منصور: واقع المرأة الفلسطينية عام 2023م، حقائق وأرقام، مركز شؤون المرأة، 2023.

[21] أبو غياض، سماح: المرأة الفلسطينية في النظام السياسي الفلسطيني تحديات وآفاق، مجلة المواطنة، العدد الخامس، السنة الثانية، ص61.

[22] مليطات، ألاء: وصول المرأة الفلسطينية لمراكز صنع القرار بين القانون والثقافة المجتمعية، 1 سبتمبر/ أيلول 2022 https://2u.pw/5GkBh78

[23]جمال، فادي: العنف ضد المرأة.. كورونا زاد الطين بلة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 22 فبراير/ شباط 2021م، https://bit.ly/47wanT4

[24] فلسطين ultra: غزيّات يشاركن بإضراب عابر للحدود احتجاجًا على انتشار جرائم قتل النساء، 6 يوليو/ تموز 2022، https://bit.ly/3DxAR9c

[25]جريدة الحياة: أرواح نسائية مستباحة.. 57 حالة قتل في 2021 و2022.. 35% انتحار، 1 يونيو/ حزيران 2023، ahttps://bit.ly/44HRnPM

[26] دويكات، نبيل: قتل النساء في المجتمع الفلسطيني هل تنتحر النساء؟ تقرير تحليلي، إصدار مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، 2023، رام الله– فلسطين، ص10.

[27] مؤسسات الأسرى: الاحتلال اعتقل أكثر من (3860) في النصف الأول من العام الجاري 2023 الاحتلال ومنظومة اليمين المتطرفة تواصل التّصعيد من مستوى الجرائم بحقّ المعتقلين والأسرى، 16 يوليو/ تموز 2023، https://bit.ly/47Lqw7f

[28] شبير، محمد: الابتزاز الرقمي وأثره على العنف ضد المرأة، مركز شؤون المرأة، 2023م.

[29] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، 8 آذار/ مارس 2023، https://bit.ly/3Z1TL0i

[30] المرجع السابق.

[31] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح القوى العاملة الفلسطينية التقرير السنوي لعام 2021م، رام الله، 2022م، ص105.